التحديات المناخية من منظور الأمن الانساني

Climate challenges from the perspective of human security

د. إدريس عطية، أستاذ محاضر (أ) قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة

ملخص الدراسة:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة أهم التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية من خلال مساسها بأغلب الأبعاد العمودية (الفردانية) لمفهوم الأمن الإنساني وخاصة البعد البيئي والبعد الاقتصادي ...، كما تعتبر قضايا التغيرات المناخية في انعكاسها على التنمية المستدامة من أبرز القضايا التي تمس الأمن الإنساني في أبعاده الأفقية (البعد الجهوي والعالمي).

إذ تحاول هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين مفهوم الأمن الإنساني وتلك النتائج التي تفرزها التغيرات المناخية وتحليل التصورات العالمية أو الجهوية، وخاصة ما يتعلق بالتقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

وهذا ما يدفعنا للتطرق إلى قياس مدى أهمية انشغال الأمن الإنساني كمفهوم بهذه التحديات ـ المخاطر ـ التهديدات التي تطرحها التغيرات المناخية، وهل بالفعل هذه النتائج تدخل في النطاق الأكاديمي للمفهوم أم لا.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الانساني، التحديات المناخية، الأمن البيئي، المخاطر البيئية، التغيرات المناخية.

Abstract:

The aim of this paper is to study the most important challenges posed by climate change by affecting most of the individual dimensions of the concept of human security, especially the environmental dimension and the economic dimension. The issues of climate change in their reflection on sustainable development are among the most important issues affecting human security. Its horizontal dimensions (regional and global dimension).

Keywords:

Human security, climate challenges, environmental security, environmental risks, climate change.

مقدمة

برزت التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية إلا قبل سنوات قليلة، بعدما اتخذت الكوارث الطبيعية أوجه عطشا ، وجياع، ومصابين، ومشردين، ونازحين في مختلف أنحاء العالم، بحيث صار للكوارث الطبيعية أسماء ناس وقعوا ضحية غضب الأرض على المخلين بتوازنها؛ فبات الشق الاقتصادي، والاجتماعي للاختلال البيئي يشكل تهديدًا للإنماء المتوازن والمستديم، وبنتيجة ذلك، يهدد التغير المناخي بإغراق قدرات

الدول والمنظمات الدولية على الاستجابة للكوارث بفاعلية وسد الثغرات لدى بعض أفقر الدول ...وربما أكثرها عرضة للخطر .

إذ تتوقع الوكالات الأممية والإنسانية المتخصصة في الاستجابة للطوارئ والكوارث الطبيعية أن يؤدي التغير المناخي إلى تعقيد آليات نزوح البشر وتحركاتهم، وإلى الإخلال بالميزان الاجتماعي والاقتصادي لعدد كبير من الدول، وقد شرع عدد من المنظمات بإعداد خطط لمواجهة تبعات التغير المناخي على الإنسانية، وقياس قدراتها على الاستجابة.

وفي هذا الإطار تتعرض الدراسة لمناقشة العلاقة القائمة بين الأمن الإنساني كمفهوم وهذه التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية والتي يبدو أنه من أبرزها الكوارث الطبيعية وما تطرحه من مخاطر جمة ماثلة أمام الإنسانية جمعاء.

أولا: التهديد / المخطر/ التحدي: مالفرق في علاقتها بتغير المناخ؟

في هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهوم كل من "التهديدات" و"المخاطر" و"التحديات"، وخاصة عند ربطها بالتداعيات التي تفرضها التغيرات المناخية، فيحدث غموض بين ما الذي يشكل تهديدا وما الذي يشكل مخطرا، وما الذي يشكل تحدي، ومتى تكون التغيرات المناخية في موقع التحدي، أو المخطر، أو التهديد؛ وتحديد معنى كل من هذه المفاهيم، وكيف يمكن وضع كل منهم ضمن هرم التخوفات؟[1].

فالتهديد Threat قد يكون جسديا أو اقتصاديا، قد يمس بالأمن التقليدي وبحقوق الإنسان، أو بالوضع الاجتماعي، فهو متعدد الأبعاد والمظاهر، وهو ذاتي أي نفساني[2]، فهو شيء مدرك بشدة عكس الخطر المعرف بالإحساس، فكلما زادت شدة الإدراك كلما زادت حدة اللاأمن، وعليه فالتهديد هو نتيجة ترجمتنا للأوضاع الملاحظة، وبالتالي يكون التهديد طبقا للترجمة المتوصل إليها، على عكس ما يمكن تقييمه، حيث يقوم التهديد بتوفر مجموعة من الأسباب والمسببات الحركية المتعددة الأبعاد والمختلفة الطبيعة وهي دوما معقدة وديناميكية، وهذا ما يجعلها قابلة على إفراز أسباب جديدة تعمل على التحول في طبيعة التهديد.

ومن خصائص التهديد أنه شيء مدرك وقد يتعقد ولكن لا يتلاشى أو يزول إذ يجب خلق الشروط الضرورية للتعامل معه فالتهديد لا يحتوى، ولا يدار وإنما التهديد يحل، والتهديد كذلك غير موحد المصدر في العادة وقد يرتبط بحركية سببية من جهة، ومرتبط بفواعل من جهة أخرى.

أما **المخطر** Risk، إن مستوى المخطر (مقياسه) قائم على احتمالات حسابية، فما احتمال حدوث المخطر؟.[*] فالمخطر يكون دائما نسبيا لأن الأفراد يترجمون أشياء عدة على أنها مخطر لهم، فيكون المخطر حقيقة اجتماعية إذا تمت ترجمته ترجمة حقيقية، سواء أكان ماديا أم لا، وبالتالي لا يمكن

تلخيص المخاطر بكونها نتيجة الخسائر المحققة بحيث أنها تحتوي على مركبة أساسية وهي المستقبل، والذي يتمثل في امتداد الخسائر المتوقعة في الحاضر على مدى المستقبل- مع نقص الثقة[3].

فالمخاطر ذات علاقة بالمستقبل، وبالتالي بالتنبؤ بالخسائر التي لم تحصل بعد ولكنها تهدد بالحصول، وعلى هذا النحو تكون المخاطر تستهدف مستقبلا من الواجب تغيير مجراه.

وقد ينتج المخطر وفقا لبروز مجموعة من المتغيرات التي قد تنتج أسباب تحولها إلى تهديد وهكذا يكون التهديد نتيجة أولية لتحول الخطر.

والتحديات Challenges هي تلك المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة، وتحدَ أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها. وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدي نفسه [4]، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين. بيد أن الوصول إلى مرحلة التوازن تلك تستغرق وقتا زمنيا أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد.

والتحديات يمكن أن تتخذ صورا عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد قد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره تأثيرا مباشرا في الأمن. أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى الإضرار مباشرة على الأمن الوطني أو الإقليمي[5].

وتختلف درجة التهديدات وصورها، حيث يمكن أن تختلف التهديدات إلى عدة أنواع[6]: أولها التهديدات "**الفعلية**"، وهي التعرَض لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها؛ وثانيهما التهديدات "**المحتملة**"، وهي وجود الأسباب الحقيقية للتعرض للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل المشكلة؛ وثالثها التهديدات "**الكامنة**"، وهي وجود أسباب التهديد، دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح، وأخيرا التهديدات "**المتصورة** "، وهي تلك التهديدات التي لا يوجد مظاهر لها في المرحلة الآنية، بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.

ثانيا: الأمن الانساني : المقاربة والأسس.

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإيفاء بحاجات الإنسان الأساسية وتشمل: توفير الغذاء، والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية؛ وبمعنى آخر تأمين الحرية من الخوف والحاجة، والحرية في مقدرة الإنسان على اتخاذ القرارات التي تهمه. وترى لجنة الأمن الإنساني، التي شكلتها الأمم المتحدة في عام 2000، وقدمت تقريرها في عام 2003، أن المفهوم لا يتضمن فقط حماية الإنسان، وإنما تنميته كذلك، وتربط بين توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة[7]. كما يركز الأمن الإنساني على ثلاثة مستويات: الوطن والجماعة والفرد.

ذاع مفهوم الأمن الإنساني بعد صدور تقرير التنمية الإنسانية UNDPعام 1994، الذي رأى أن ما يهدد أمن الأفراد في العالم نابع من محاولات تحقيق حاجات الحياة اليومية، وليس من أحداث العالم الكبرى، ويذكر التقرير أن هناك أربع سمات رئيسية تميز مفهوم الأمن الإنساني هي[8]:

أولا: الأمن الإنساني كوني يخص كل البشر وفي كل أرجاء المعمورة. إذ أن هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل الإرهاب.

ثانيا: تكامل مكوناته وترابطها حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى في شكل اعتماد متبادل بين هذه المكونات.

ثالثا: الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التصدي لتلك التهديدات أقل تكلفة في بداية طورها منه في مرحلة لاحقة.

رابعا: الأمن الإنساني محوره الإنسان (الفرد)،

ومن هنا تنبع خصائص الأمن الإنساني والمتمثلة في التركيز على متغيرين هما[9]:

أ -**عولمة الأمن :** الحديث عن عولمة الأمن، يعني الحديث عن مسألتين مترابطتين، المسألة الأولى هي عالمية التهديدات، والمسألة الثانية هي عالمية وضع الحلول. بحيث أن التهديدات أصبحت ذات بعد عالمي، تستدعي وضع الحلول بصفة جماعية والتعاون بين كل الفواعل على الساحة الدولية للحد من خطورتها. مما يستدعي في الأخير تطوير المؤسسات المكلفة بمسألة السلم والأمن لتفادي تأزم الأوضاع وانتهاج سياسات وقائية.

ب -**أنسنة الأمن:** ويعني أمن ذو وجه إنساني، بوصفه للفرد بدلا من الدولة في قلب تصور الأمن. إذ يتخذ الفرد وحدة تحليل له، وعلى العكس من المفهوم العسكري الضيّق فهو ليس مفهوما دفاعيا، بل يعمل على إدماج كل الأفعال مقِرا بالصفة العالمية للحق في الحياة، مما يدفع بالاهتمام أكثر بالفرد في حالة وجود التهديدات لحمايته من الخوف.

الأمن الإنساني والأمن القومي يكملان ويعضدان بعضهما البعض[10]، وهناك حاجة إلى تقديم نظرية مختلفة للأمن، حيث إن المداخل التقليدية التي تركز على الحماية من الصراعات الداخلية، خاصة في الدول النامية ، وعلى الرغم من وجود اتفاق بين مدارس الأمن الإنساني حول التركيز على حماية الإنسان، إلا أن هناك اختلافا حول مجال الحماية. فهناك اتجاه يقوم على تعريف محدود للأمن الإنساني على أنه حماية الفرد من العنف الداخلي، بينما اتجاه آخر يرى أن التعريف أكثر اتساعا من ذلك، ويشمل كذلك الحماية من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية وتداعيات التغيرات المناخية. ويتبدى الاختلاف حول مجال الحماية بشكل آخر، في دور الدولة، ويظهر في هذا الإطار تيارين.

التيار الأول: ويمثله "باري بوزان" Barry Buzan ، يرى أن الدولة تقوم بدور أساسي في تحقيق الأمن الإنساني، ولكنه ليس الدور الوحيد. لذا فإن أمن الدولة مهم، خاصة في الدول الضعيفة، لأن الدولة الآمنة بإمكانها توفير الأمن وضمانه لمواطنيها. ولهذا، وبسببها فهي وسيلة لتحقيق هذا الأمن، فلا يمكن تجاهلها. بل إن "بوزان" ذهب إلى أبعد من ذلك باستخدامه مصطلح "**المجمَّع الأمني الإقليمي**" **Régional Security Complex** على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[11].

التيار الثاني: ويمثله، "بوث فيري"، فيرى أن ادعاء الدولة حماية مواطنيها ما هو إلا ستار تستخدمه لحجب الحقيقة، وهي تعزيز بقاء النظام الحاكم، فبدلا من أن تكون الدولة حامية لمواطنيها تصبح مصدرا لتهديد أمنهم؛ وهذا لا يعني تجاهل دور الدولة في تحقيق الأمن، ولكن الأمر يتعلق بإبعاد الحكومة التي تهدد شعبها[12].

تقر النظرية الكونية أو الكوسموبوليتانية، بحملها لمفهوم الأمن الإنساني بالترابط والتكامل بين الأنظمة الداخلية والجهوية والعالمية. فمفهوم الأمن الإنساني مفهوم كوني ينطلق من فكرة أنه لا أحد بمأمن من التهديدات، وأنه على الكل أن يعمل معا لضمان السلم والأمن الدوليين، واللذان ينعكسان على أمن الدول كلها. وهذا بالفعل ما تطرحه كل التحديا التي تفرضها التغيرات المناخية في عالم اليوم.

فلقد أدت مسالة عولمة التهديدات، لأن تكون الحلول على مختلف المستويات، محلية، جهوية، عالمية؛ نجد إذا أن المشاكل التي تمس أمن الإنسان تتجاوز إطار الدولة لينتقل خطرها على المستوى الجهوي، بحيث أصبح على الدول إن أرادت أن تحافظ على استقرارها، أن تعمل ليس فقط على ضمان أمن مواطنيها، وإنما العمل على ضمان أمن مواطني دول الجوار، الأمر الذي يستدعي الوعي بالأخطار ذات الأبعاد الجهوية والعالمية، وكذا الوعي بضرورة التعاون الجماعي لمكافحتها[13].

ولقد أكد "رامفال شريدات" Ramphal Shridath، نائب رئيس" **لجنة الحكم الشامل**" في عام 1996 ، على أن التعاون لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة لم يعد مجرد خيار، ولكن شرط أولي للعيش في القرية العالمية، وأنه ليس مجرد خيار استراتيجي، وإنما يشكل إكراه للوجود الإنساني المتحضر، وأنه في مثل هذه الظروف يجب إعادة تعريف الأمن الجماعي[14].

يصعب إذا حصر التهديدات داخل حدود الدولة لكون التلوث ومشاكل البيئة والتغيرات المناخية والإرهاب والأوبئة وغيرها أكدت للدول ضرورة تجنب الحلول الانفرادية، بل يدرج مفهوم الأمن الإنساني فكرة كون المؤسسات الدولية للأمن، الجهوية أو العالمية، يمكنها تشكيل هندسة أمنية متناسقة ومتجانسة، والمدرجة لكل الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين، فالأمن الإنساني لا يحصر مسألة خلق وصيانة الأمن

فقط في إطار الدولة، والمنظمات الجهوية والعالمية، بل كل الفواعل بما فيهم المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمجتمع المدني وحتى الأفراد يتقاسمون المهمة[15].

يعد الشيء الأساسي في مفهوم الأمن الإنساني أنه رغم كل ما ينص عليه، فهو لا يقصي تماما الدولة، معتبرا أن الأمن الإنساني نفسه يعد تكملة ضرورية لأمن الدولة وأن هذه الأخيرة لابد أن تعمل على تحقيق شروط الأمن الإنساني[16]، لتصبح بذلك الدولة وسيلة لخدمة شعوبها وليست غاية في حد ذاتها، لأن وظيفتها الأولى هي ضمان الأمن للأفراد و ليس استبدادهم.

ثالثا: الأبعاد الانسانية للتغير المناخي

يقول العلماء إن عدد الكوارث الطبيعية تضاعف في العقدين الماضيين، فارتفع من 200 إلى أكثر من 400كارثة سنويًا، 90 % في المائة منها متصلة بالاحتباس الحراري [17]. وتفيد إحصائيات المجلس النرويجي للاجئين أن ما لا يقل عن عشرين مليون نسمة نزحوا في العام 2008 في ظروف متصلة مباشرة بالتغير المناخي[18]. ويتوقع أن يؤدي ارتفاع حرارة الأرض وتفاقم التصحر إلى تعزيز نزوح السكان من الأرياف نحو المدن، معززًا بذلك المنافسة على تقاسم الثروات والموارد الضئيلة أصلا والضغوط على قطاع الخدمات في المدن والعواصم حول العالم.

ولأن الصراعات المقبلة ستكون صراعات على اقتسام الموارد المائية والغذائية والطاقة، لا يستبعد خبراء سياسيون واجتماعيون أن يتخذ التغير المناخي بعدًا جيو سياسيًا خطرًا. وتشير دراسة أعدتها المفوضية السامية للاجئين في العام 2008 بعنوان "**التغير المناخي، الكوارث الطبيعية والنزوح** " إلى أنه وفي ظل هذه التغيرات، ستضطر الشعوب إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة على المديين القريب والبعيد . ولئن كان النزوح بعد كارثة طبيعية كالأعاصير والفيضانات وانزلاقات التربة فوريًا، فإن نزوح السكان بأعداد كبيرة خلال مدة زمنية طويلة في اتجاهات مختلفة يبقى احتمالًا كبيرًا، من دون أن نستبعد تحول هذا النزوح إلى تهجير عابر للحدود. [19]

وتمس التغيرات المناخية عدة من الأبعاد العمودية للأمن الإنساني منها:

- **الأمن البيئي:**

مثلت الاهتمامات البيئية أحد الأبعاد الجديدة في مفهوم، حيث ظهر ما يسمى بالأمن الايكولوجي أو الأمن البيئي، والذي يختص بدراسة العلاقة ما بين الإنسان والبيئة المحيطة به، وكيفية إساءته إليها، وذلك من خلال استخدام الإنسان للموارد المتاحة، أو النظام البيئي ككل، وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في استكهولم عام 1972 البيئة بأنها:

"جملة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[20].

وعليه، فالبيئة بمعناها الواسع لا يقتصر مفهومها على الوسط المادي وإنما يشمل كل ما يحيط بالإنسان. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته.

ويقصد بـ "**الأمن البيئي**" إيجاد نظاما إيكولوجيا ملائما ومستديما. وتتسم القضايا البيئية بأنها تعد عاملا مساعدا على بلورة الاعتقاد بأن للإنسانية مستقبلا مشتركا.

والإنعاش الأول والأساسي الذي تطرحه التغيرات المناخية القائمة على الاحتراز الكوني وزيادة التصحر وكذا، زيادة منسوب مياه البحر وذوبان الجليد، وزيادة التلوث بصوره وأشكاله المختلفة والذي بالفعل تتعرض له عناصر البيئة الأساسية من هواء وماء وأرض، إضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية بأنواعها الثلاثة المتجددة وغير المتجددة والدائمة، هذا فضلا عن الازدياد المستمر في أعداد السكان وما يخلفه من أثار. حيث يظهر أن الإنسان بحاجة إلى البيئة أكثر من حاجة البيئة إليه.

ومن المتوقع أن تتسبب التغيرات المناخية في تفاقم و زيادة حدة ووتيرة الظواهر المناخية الخطيرة على غرار الفيضانات والأعاصير والجفاف و اضطراب الفصول و اشتعال الحرائق بالغابات مع ما تسببه هذه الظواهر من خسائر بشرية و مادية جسيمة خصوصا بالمناطق الفقيرة بالعالم التي تفتقد الإمكانيات للتقليص من انعكاسات هذه الظواهر و التأقلم معها. كما أن ارتفاع درجات الحرارة سوف تحدث تغيرات كبيرة وجسيمة على المحيط الذي تعيش به الحيوانات والنباتات على حد سواء وهو ما قد يساهم في زيادة خطر انقراض بعض الأجناس و تدهور التنوع البيولوجي بكل أرجاء الأرض [21].

ويتوقع أيضا العلماء أن تتعرض جميع المنظومات الطبيعية إلى تهديد شديد بما فيها الأنهار الجليدية والشعب المرجانية والأنظمة البيئية في القطب الشمالي والغابات الاستوائية وغابات البحر الأبيض المتوسط وغيرها.

ويثير البعد البيئي للأمن قضيتين أساسيتين:

أ- قدرة الموارد البيئية على الوفاء بمتطلبات الأعداد المتزايدة من البشر.

ب- كفالة السلامة البيئية، والحفاظ على البيئة المحيطة بالبشر.

- **الأمن الصحي:**

يقصد بالأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

ويشرح العلماء أن ذوبان الجليد هو من الظواهر المتوقعة نتيجة الاحتباس الحراري وسيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحار وغرق الجزر المنخفضة والمدن الساحلية، وازدياد الفيضانات، وموجات جفاف وتصحر في مساحات كبيرة من الأرض، وتفاقم العواصف والأعاصير، وانتشار الأمراض المعدية، إذ تشير عديد الدراسات إلى أن التغيرات المناخية ستساهم في انتشار أنواع من الأوبئة كالملاريا وحمى المستنقعات

والكوليرا في مناطق لا تشهد عادة مثل هذه الأمراض، مما يؤدي إلى أزمات طبية عصيبة ليثبت ضرورة اعتبار أن صحة المواطنين ذات علاقة مباشرة بشعورهم بالأمن.

إذ أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة و تزايد الرطوبة بمنطقة معينة قد يوفر المناخ الملائم لتكاثر الحشرات وناقلات الأمراض الاستوائية بهذه المنطقة، هذا بالإضافة إلى زيادة خطر التعرض لأمراض خطيرة أخرى مثل سرطان الجلد وتآكل قرنية العين الانعكاسات على صحة الإنسان.[22]

كما يؤدي ذلك أيضا، إلى انقراض العديد من الكائنات الحية ووقوع كوارث زراعية وفقدان بعض المحاصيل. وتوقع باحثون فنلنديون فقدان الكرة الأرضية للكثير من الأراضي الزراعية وخصوصًا في الدول الآسيوية، وذلك جراء ارتفاع منسوب البحر بمعدل يتراوح بين نصف متر ومتر واحد بنهاية القرن الجاري، مما يثبت مخاوف المنظمات الإنسانية عن احتمال قضاء العديد من سكان المدن الساحلية والجزر غرقا.[23]

- **الأمن الغذائي:**

يقصد بالأمن الغذائي أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي. والمسألة الخاصة بالأمن الغذائي لا تعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع، وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الأغذية، وتوافر القدرة الشرائية لدى الأفراد. ولاشك أن أزمة الجوع تمثل أحد التهديدات الأساسية للإنسانية.

حذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو " على هامش مؤتمر قمّة كوبنهاغن للتغير المناخي من أخطار تأثير هذه الظاهرة على قطاعات الزراعة والغابات والثروة السمكية في جزر المحيط الهادئ، مما سيخل بالأمن الغذائي الهش أصلًا في العالم.

وأفاد تقرير موجز السياسات الذي أعدّته المنظمة بعنوان: "**تغيُّر المناخ والأمن الغذائي في إقليم المحيط الهادئ**" في ديسمبر 2009 أن التغير المناخي سيشكل "عاملًا مُضاعفًا للتهديدات" في العالم الذي يعاني أصلًا من إجهاد حاد بيئياً واقتصاديًا[24].

ويتوقع أن تعاني جزر المحيط الهادئ من ارتفاع مستويات المحيط وتدفئة المياه البحرية، وزيادة مستويات الحمض وتغيُّر أنماط المطر وساعات ضوء الشمس، وتزايُد الغطاء الغَيمي(السحب)، وتبدّل أنماط الدوران المحيطي لكتلة المياه والدوران الجوي، وتفاقم الكوارث الطبيعية كالأعاصير الاستوائية والقحط. ويرجح التقرير أن تنعكس هذه التأثيرات سلبًا على المحاصيل الزراعية والسمكية جرّاء اختلال التوازن الطبيعي للبحار وارتفاع حرارة الجو وتآكل التربة وانتشار الآفات والأمراض النباتية، واشتداد وتيرة حرائق الغابات.

الخاتمة:

الأمن الإنساني مفهوم شامل، يضع قضايا التحديات المناخية في سياقها الإنساني الفردي، فهو يربط بين عناصر المناخ وتداعيات التغييرات المناخية والآثار التي تطرحها، كما يربط ذلك مع الأبعاد المختلفة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعشون ويعملون في ظلها.

والأمن الإنساني في هذا الإطار، كمفهوم وعملية، يجب أن تكون الغاية النهائية لكل عمليات التنمية ببعديها (الاستدامة والتساند)، ونظرة إلى التاريخ والواقع بالإنساني المعاش تكشف لنا عن أنواع جديدة من المظالم المناخية تستحق أن نتناولها بالبحث والتحليل.

إذ تشكل التغيرات المناخية والتداعيات التي تطرحها سواء، كتهديدات/ مخاطر/ تحديات، إخلالا للأمن الإنساني في أغلب أبعاده؛ حيث تعد عاملا أساسيا يغطي الأبعاد الجهوية والعالمية للأمن الإنساني، حتى أن أغلب الدراسات الأمنية التي تقر بأن التهديدات الأمنية الجديدة تمس هذه الأبعاد الأفقية إلا أن التحديات المناخية هي الأبرز في صلتها بالمستوى الجهوي كقضية التصحر في إفريقيا، والمستوى العالمي- الكوني كظاهرة الاحتباس الحراري وتبدل أحوال الطقس.

أما على المستوى العمودي، فتمس التغيرات المناخية، بدرجة أولى كل من الأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الصحي، كما يمكن أن تتعدى تداعيات التغيرات المناخية إلى الأبعاد الأخرى بأسلوب غير مباشر كالأمن المجتمعي في حالة كثرة المهاجرين واللاجئين البيئيين؛ والأمن الاقتصادي في حال توقف المصانع والشركات العالمية عن العمل، والأمن الشخصي في حالة انتشار العنف البدني والجريمة والحروب والتوترات، والأمن السياسي في حالة حدوث الأزمات والنزاعات وتبدل أحوال السلطة والاعتبارات المتحكمة في الدولة وحتى أنظمة الحكم المختلفة (محلية، وطنية، فوق قومية، كونية).

بهذا يمكن أن تشكل التغيرات المناخية وما تطرحه من تداعيات دينامية- حركية بين مختلف أبعاد الأمن الإنساني، مشكلة دورة من التهديدات والمخاطر الماثلة أما الإنسانية جمعاء.

قائمة المراجع والإحالات:

(1) محمد حافظ الرهوان، **التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب** (مصر، الجيزة: هلا للنشر والتوزيع،2006)، ص.12.

(2) Ulrich Beck, **La Société du Risque: Sur la voie d'une autre modernité** (Paris: Editions Flammarion, 2001), p.56.

(*) **الخطر**: هو خاصية الشيء في إحداث (إلحاق) الضرر. أما، **المخطر**: هو احتمال وقوع الخطر.

(3) **Ibid**., pp.60-61.

(4) الحربي، **مرجع سابق**، ص ص.9-30.

[5] محمد عبد السلام،" ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001،" **كراسات إستراتجية**، السنة الثالثة عشر، م.13.، ع.127 (فيفري 2003)، ص.8.

[6] محمد الأخضر كرام،" الدبلوماسية الوقائية بين نصوص الميثاق وأجندة السلام،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 14 (ربيع 2007)، ص ص.125-140.

[7] الحربي، **مرجع سابق**، ص ص.9-30.

[8] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص.29.

[9] علاء رصد،"أمن الدولة أخذ يتلاشى لصالح أمن الإنسان،" **شؤون عربية**،ع.133 (ربيع 2008)، ص ص.64-68.

[10] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص.29-30.

[11] **المرجع نفسه**، ص.21.

[12] محمد العدوى، **العشوائيات والأمن البشري: دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي** (القاهرة: دار نصر المحروسة، 2007)، ص ص.26-27.

[13] رصد، **مرجع سابق**، ص ص64-68.

[14] **المكان نفسه**.

[15] **المكان نفسه**.

[16] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.30.

[17] Jon Barnett and W. Neil Adger ," Climate change, human security and violent conflict," **Political Geography** , vol. 03, No.26, (2007), 639.655

[18] UNU . EHS, **REPORT Human Security, Climate Change and Environmentally Induced Migration** (United Nations University - Institute for Environment and Human Security 30 June 2008) , p.p.51-57.

[19] **Ibid** . p .43.

[10] سعيد سالم جويلي،" حق الانسان في البيئة" في محمد عاطف كشك (محرر)، **العدالة البيئية في مصر** (القاهرة: دارلا مصر المحروسة، 2002)، ص.46.

[14] أوين غرين، "قضايا البيئة،" في جون بيلس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث: 2004)، ص ص. 665-669.

[15] عزالدين بن الطيب،"الأمن البيئي العالمي،" أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera/ND/exeres/DF592FC47-4C27-8CDB-BC31FAF93422.htm
(05/12/2011)

[23] *EHS,**op. cit**., p . 55- UNU*)

[24] بن الطيب، **مرجع سابق**.